(المدى) تجري أوسع استبيان للرأي بشأن الانتخابات القادمة في محافظة بابل

شمول المدن الساخنة تجربة جديدة في الاستبيان

المنافسة محصورة بين قائمة الائتلاف العراقي الموحد والقائمة الوطنية العراقية

بابل / مكتب المدى
لجنة البحوث والدراسات
عباس إبراهيم البغدادي
أحمد الناجي
علاء خالد غزالة

تشير الأجواء العامة في أنحاء العراق كافة الى أن يوم الخامس عشر من كانون الأول الجاري سيشهد واحدا من أهم الأحداث السياسية في تاريخه المعاصر، حيث من المتوقع أن يتوجه قرابة خمسة عشر مليون ناخب الى صناديق الاقتراع في عموم البلد للإدلاء بأصواتهم في ثالثة ممارسة ديمقراطية خلال عام واحد، وهذا بمقاسات سياقات الديمقراطية السائدة في المنطقة، يعد إنجازاً بحد ذاته، وبغض النظر عن النتائج فأنها تأسيس وترسيخ لتقاليد ومناهج قد غيبت قسراً سنين طوالاً.

وتواصلا مع الحدث، أجرت لجنة البحوث والدراسات في مكتب (المدى) بمحافظة بابل استطلاعاً للرأي على أساس علمي مدروس، لمعرفة توجهات الناخبين، وعمق الوعي الانتخابي الذي تجسد من خلال الممارسات الانتخابية في الفترة المنصرمة. واستخدمت نموذج استبيان مكوناً من ستة أسئلة، إضافة الى بعض البيانات الشخصية، بدون ذكر الاسم، لاستخدامها في تحليل الإجابات المختلفة وتبيّن تأثير عوامل مثل الجنس والسكن والعمر على طبيعة اختيارات أفراد العينة المختارة عشوائياً. حيث تم توزيع ٤٦٠ استمارة استبيان في أنحاء محافظة بابل، بشطريها الحضري والريفي. وقد شابت عملية توزيع الاستمارات مجازفة غير هينة في الوصول إلى مناطق توصف بالساخنة. وشمل الاستبيان مدن الحلة والمحاويل وناحية الإمام والقاسم والمسيب والسدة والمدحتية والنيل والكفل والهاشمية والطليعة وأبو غرق، علاوة على الكثير من القرى المحيطة بهذه المدن. وقد تم إعداد قاعدة بيانات حاسوبية لإدخال البيانات وتحليلها، ولاستخراج النتائج بأكثر دقة ممكنة.

وبلغ عدد أفراد العينة ٤٦٠، وكان عدد الذكور ٣٣٠ والإناث ١٣٠، توزعوا بين ١٧٢ من سكنة مدينة الحلة و٢٨٨ من سكنة الاقضية والنواحي والقرى التابعة لمحافظة بابل.

الأغلبية الساحقة ترغب بالمشاركة في الانتخابات

يبدأ الاستبيان بسؤال حول رغبة المستطلعة آراؤهم بالمشاركة في الانتخابات المقبلة. ويبدو أن خيار المشاركة في الانتخابات يطغى على معظم التوجهات، فقد بلغت نسبة الراغبين بالمشاركة ٩٦,٧٪، بينما لم تتعد نسبة مقاطعي الانتخابات ٣,٣٪. ومن دلالات النتائج التي أظهرها الاستبيان أن هنالك توجهاً عاماً قوياً لدعم العملية السياسية الجارية في البلد من خلال الإسهام الفاعل في عملية الاقتراع. وهو ما يعكس التطور النوعي في الممارسات الديمقراطية، وانحسار نزعة المقاطعة. الا ان المشاركة قد لا تصل الى هذه النسبة العالية بسبب معوقات كثيرة يفرضها الوضع الاستثنائي، والظروف التي تتحكم بالحالات الفردية يوم الانتخاب.

التنافس محتدم بين الائتلاف والقائمة الوطنية

أظهرت نتائج الاستبيان أن التنافس يكاد ينحصر بين قائمة الائتلاف العراقي الموحد برئاسة عبد العزيز الحكيم والقائمة الوطنية العراقية برئاسة د. أياد علاوي. وحصلت قائمة الائتلاف على النسبة الأكبر من الأصوات وتبلغ ٤٦,١٪ من مجموع أفراد العينة، تلتها القائمة الوطنية بنسبة ٢٤,٦٪، بينما تنافست باقي القوائم ضمن نسبة ١٥,٥٪ فقط، برغم أنها في غالبيتها محلية، وكان من المتوقع أن تحصل على دائرة تأييد أوسع. ومن الجدير بالذكر أن القانون الانتخابي يحتم على القائمة الحصول على ما لا يقل عن نسبة محددة قبل إمكانية ضمها الى مجلس النواب، وتبلغ هذه النسبة بمحافظة بابل ٩٪ لان عدد المقاعد المخصصة للمحافظة ١١ مقعداً.

ومن الملاحظات اللافتة للنظر التي تجلت في الاستبيان أن نسبة الإناث الراغبة في التصويت للقائمة الوطنية تزيد على نسبة الذكور (٢٨,٥٪ مقابل ٢٣٪)، بينما جاءت النسب متساوية تقريباً بين الإناث والذكور الراغبين بالتصويت لقائمة الائتلاف (٤٦,٢٪ مقابل ٤٦,١٪). غير أن النتائج عكست تقدم سكنة الاقضية والنواحي والقرى الراغبين بالتصويت لقائمة الائتلاف بنسبة كبيرة على نظرائهم من سكنة مركز المحافظة (٥٣,٣٪ مقابل ٣٧,٥٪) وينطبق الأمر على المصوتين للقائمة الوطنية ولكن بنسبة أقل (٢٦,٣٪ مقابل ٢٣,٨٪). ويبدو أن سكنة المركز يتوجهون صوب القوائم الأخرى أكثر من سكنة خارج المركز (٢٥٪ مقابل ١٠,٩٪)، وهذا ناجم عن مشاركة واسعة لقوائم مركز المحافظة.

يظهر تحليل الاستبيان استناداً للفئات العمرية أن أغلب المصوتين الذين تقع أعمارهم بين ٣٠-٣٩ سنة يميلون باتجاه قائمة الائتلاف بنسبة ٥٣,٣٪ في حين أن المصوتين للقائمة الوطنية بلغت ذروتهم في الفئة العمرية بين ٥٠-٥٩ سنة وبنسبة ٢٨٪، والملاحظ أن مصوتي القائمة الوطنية تزداد نسبتهم بتقدم العمر، وهو انعكاس لتباين تطلعات مختلف الفئات العمرية.

البرنامج السياسي والواجب الديني

وعند تحليل إجابات أفراد العينة على السؤال الوارد في استمارة الاستبيان: ما هو الأساس الذي تعتمده في التصويت؟، ظهر أن نسبة ٥١,١٪ تعتمد البرنامج السياسي في تحديد خيارها، ونسبة ٣٠,٨٪ تعتقد أن التصويت واجب ديني للقائمة التي ترغبها، فيما كانت نسبة ١٣,٧٪ تروم التصويت دعماً لرئيس القائمة، ولم تحض الأسباب العشائرية الا بنسبة ضئيلة بلغت ١,١٪، برغم أن عدد المشاركين من خارج مركز المحافظة يقارب ضعف عدد المشاركين من المركز، مما يدلل على أن التأثير العشائري في محافظة بابل لا يشهد رواجاً بين الناخبين خلافا للرأي السائد بهذا الشأن.

أن نسبة المصوتين لقائمة الائتلاف بوصفه واجباً دينياً ٥٨٪ بينما كانت نسبة المصوتين للقائمة الوطنية اعتماداً على البرنامج السياسي ٧٦,١٪. وقد انعكس دعم رئيس القائمة الوطنية بنسبة ١٩,٥٪ مقابل ١,٩٪ فقط صوتوا لرئيس قائمة الائتلاف، وظهور هذه النتائج بتلك الصيغة يجسد استقطابات الرأي العام موزعا بين التيار الإسلامي والتيار الليبرالي، وتشابها مع ما أفرزته نتائج الانتخابات السابقة، وفيها دلالات على أن هذا الاستقطاب سيبقى في الساحة السياسية العراقية للفترات القادمة.

ومن المفارقات الطريفة أن هناك خمسة أفراد من العينة، يشكلون نسبة ٤,٥٪ من الذين صوتوا للقائمة الوطنية اتخذوا قرارهم بالتصويت لها كونه واجباً دينياً، رغم غياب الخطاب الديني في الدعاية الانتخابية لهذه القائمة المعروفة بالتوجه العلماني. والأرجح أنها سقطات من قبل هؤلاء الأفراد لا تعبر بدقة عن وجهات نظرهم.

تفاؤل عام بمرحلة ما بعد الانتخابات

وتضمن نموذج الاستبيان مجموعة من الأسئلة حول ما يمكن أن تسهم فيه الانتخابات. وقد أظهرت النتائج (جدول رقم ٩) أن معظم أفراد العينة متفائلون بان الانتخابات ستساهم في تحسين الوضع الأمني (٨٥,٢٪)، وتحسين الخدمات (٧٧,٤٪)، ودفع عملية إعادة الإعمار (٧٤,٨٪)، وحل مشاكل البطالة والضمان الاجتماعي (٧٢,٨٪).

معرفة محدودة بالمرشحين

آخر أسئلة الاستبيان يدور حول مدى معرفة الناخبين بمرشحي القوائم المتنافسة، واتيحت لأفراد العينة الاختيار من بين ثلاثة خيارات تدلل على حجم تلك المعرفة. وقد بيّن ٢٤,٨٪ من أفراد العينة الراغبين بالتصويت، والذين اتخذوا قرارهم بالتصويت لقائمة معينة، أنهم لا يعرفون سوى رئيس الكيان الذي سيصوتون له. وأفادت أغلبية هذه الفئة (٥٢,٢٪) بأنهم يعرفون بعضا من مرشحي قائمتهم المفضلة، بينما ادعت ٩,١٪ أنها تعرف جميع المرشحين (جدول رقم ١٠). ولا نجد هذه النتائج غريبة بالنظر للوضع الأمني غير المستقر، والذي يحول دون إعلان أسماء المرشحين بشكل واسع، ولقصر الفترة الزمنية المتاحة للدعاية الانتخابية. والظاهر أن اغلب الناخبين يثقون باختيارات رؤساء القوائم لبقية المرشحين.

وتجدر الإشارة الى أن نتائج هذا الاستبيان لا يمكن أن تطبق على عموم العراق، بسبب اختلاف التوجهات العامة بين منطقة واخرى، ولكن هذه النتائج يمكن ان تعبر – عموما- عن الرأي العام في مناطق وسط وشرق العراق، وربما جنوبه أيضا. من جهة ثانية، فان التصويت الفعلي في الانتخابات القادمة قد يختلف نسبيا عن نتائج هذا الاستبيان، سيما وجود نسبة كبيرة من المترددين، الذين يمكن أن يصوتوا لصالح قوائم غير رئيسة، وبالتالي تتغير موازين القوى. ومن المعروف ان الناخب في مرحلة يكون عرضة للتأثيرات المختلفة، ويكون للاحداث اليومية في الاسبوع او الايام القليلة التي تسبق يوم الانتخابات تأثير مباشر على قراره.

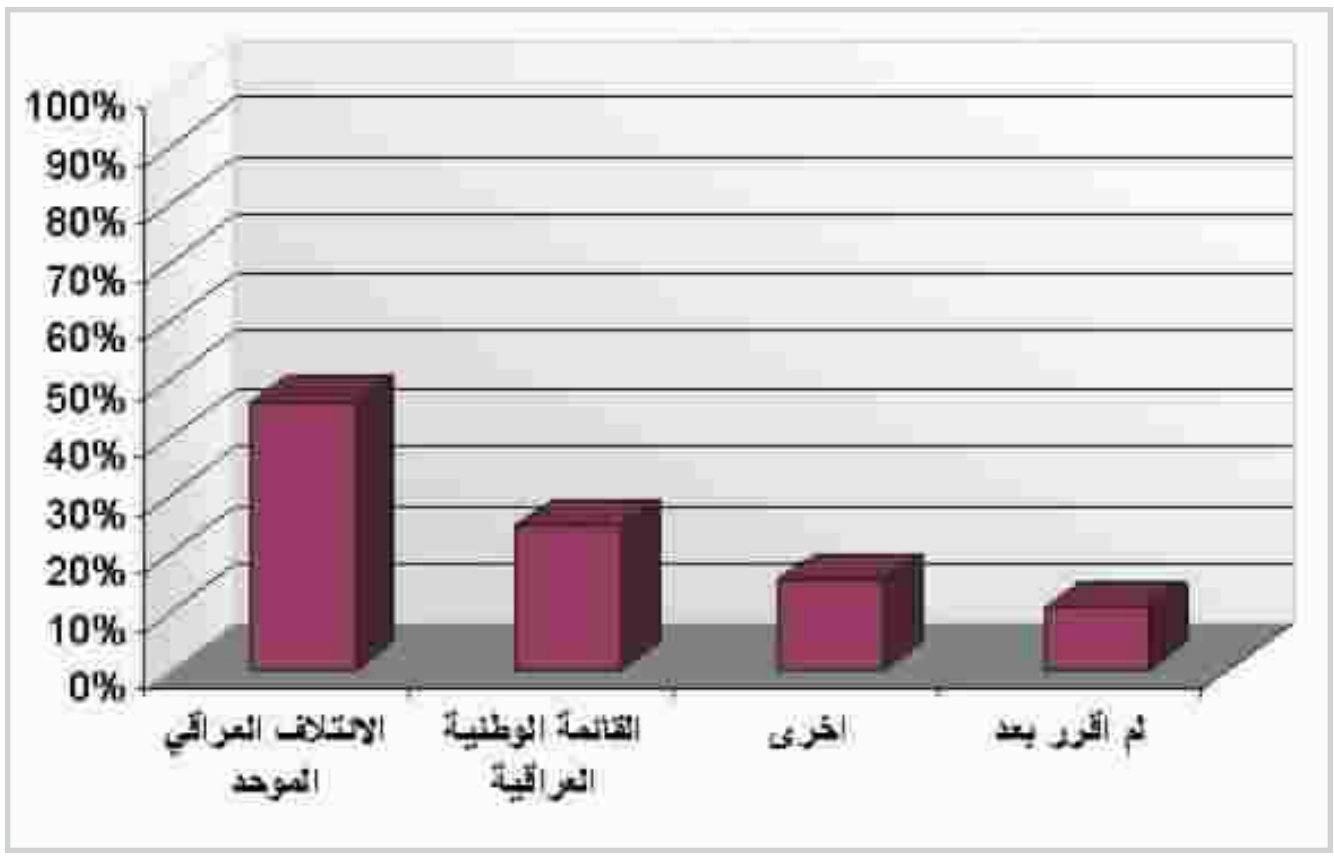

يوم عراقي

التجاوزات على الشوارع والمسؤولية المشتركة في إزالتها

رغم التصريحات الكثيرة والرنانة للمسؤولين في امانة بغداد بالعمل لاعادة وجه بغداد المشرق، فان واقع الحال ينبي عن واقع مأساوي حيث تردي الخدمات بجميع اوجهها سواء من ناحية تكدس النفايات في شوارعها العامة او طفح المجاري او كثرة التجاوزات التي باتت ظاهرة مستشرية خاصة في عدد من الشوارع التي اغلقت او تكاد بسبب انتشار الباعة في حوض الشارع وليس على الارصفة فحسب.

واذا كنا سنرجئ بحث مسؤولية الامانة في متابعة ما يتعلق بالنظافة وكثرة التخسفات، فاننا سنركز هنا على ظاهرة المتجاوزين خاصة في ظل الاختناقات المرورية التي تفاقمت بسبب الحواجز الكونكريتية واغلاق عدد غير قليل من الشوارع والسيطرات الامنية.

طارق الجبوري

فلقد اعلنت امانة بغداد وفي اكثر من مرة عن خطتها لرفع التجاوزات الصارخة من شوارع بغداد كبداية لازالة بقية التجاوزات، ولكن الذي حصل ان المواطن لم يلمس أي فعل بهذا الاتجاه حتى ان المنطقة والشارع المقابل لمبنى الامانة مثل صارخ على تحدي القانون والتجاوز عليه ناهيك عن بقية الشوارع والارصفة التي تمادى البعض في استغلالها مطاعم ومعارض للسيارات وبعلم ودراية وانظار مسؤولي الدوائر البلدية.

ولا نعتقد اننا بحاجة الى ايراد الامثلة لانها واضحة وفي كل مناطق بغداد سواء في الكاظمية او المنصور او الرصافة وغيرها.. ونعتقد ان اولى الخطوات لتطبيق القانون وتتمثل باحترام المال العام وعدم التجاوز عليه، ولا نجانب الحقيقة اذا قلنا ان مسؤولية ازالة التجاوزات لا تتحملها امانة بغداد وحدها بل هي من واجبات مديرية المرور والمجالس البلدية واجهزة الداخلية الاخرى، حيث ان الامانة بكل اجهزتها غير قادرة وحدها على وضع حد لهذه الظاهرة في ظل غياب الوعي باهمية تطبيق القوانين.

ولا يفوتنا ان نشير الى دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في الحد من ظاهرة الباعة المتجاوزين من خلال تأهيل الاعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل بدورات تخصصية وتوفير فرص عمل شريفة لهم بالتنسيق مع دوائر الدولة والمنظمات الانسانية.

ان وضع حد لظاهرة التجاوزات بكل صورها واشكالها مؤشر على جدية الاجهزة المعنية في التطبيق الفعلي لسيادة القانون الذي ومع الاسف غاب عن ممارساتنا، كما انه يعزز ثقة المواطن باجهزة الدولة، لذا فهو مسؤولية مشتركة ينبغي تضافر الجهود من اجل تطبيقها.

وعلى امانة بغداد والمرور والمجالس البلدية والاجهزة الاخرى ان تمارس دورها في هذا المجال.

ظاهرة بحاجة إلى معالجة

الموبايل.. وسيلة للغش الامتحاني في المدارس

متابعة/ عامر حمزة

اكدت مجموعة من طلبة المدارس المتوسطة والاعدادية استخدامها جهاز (الموبايل) كوسيلة مهمة في الغش الامتحاني دون التعرض إلى المراقبة والمثول امام العقوبة. (المدى) تابعت هذه الظاهرة واستمعت لاحاديث عينة من الطلاب اشاروا إلى نجاح (الموبايل) في تذليل طريقهم إلى النجاح في الامتحانات الدراسية.

الطالب احمد صبري / بغداد المرحلة الاعدادية قال: انه يلجأ إلى ذلك في نقل الرسومات والتخطيطات من الكتاب المدرسي إلى (الموبايل) عبر آلية التصوير فيه وانه يختار ما هو هام ومتوقع وبهذه الطريقة وبعد اخفاء الجهاز بين الكتب يعود ثانية للضغط على الزر الخاص بالتشغيل الصامت دون ان يشعر به احد.

الطالب مؤيد حسين جمعة / بغداد المرحلة الاعدادية قال: يمكننا استخدام طرق شتى للحصول على درجة النجاح وان هناك انواعاً من اجهزة (الموبايل) (كالدمعة) و(الدمعتين) لها شاشات صقيلة وواضحة الامر الذي يمكن معه تخزين اهم المواد الدراسية المتوقع ورودها في الاسئلة الامتحانية.

الطالب عمر شامل / المرحلة الاعدادية / بغداد قال: يستخدم الطلاب فيما بينهم طريقة الرسائل الصامتة ليسأل احدهم الآخر عن الطريقة الصحيحة لحل الاسئلة الامتحانية فيقوم الآخر بارسال ذلك دون ان يكون معرضاً للسؤال من المدرس المراقب. الا انه اكد ان عدداً قليلاً من الطلبة فطنوا إلى هذه الطريقة وان غالبية من يلجأ اليها هم الطلبة (الكسالى) والذين لا بعينيهم امر تعلمهم وزيادة معارفهم.

الطالب ايمن علي / المرحلة الاعدادية / بغداد قال: يمكن لهذه الطريقة ان تكون ناجحة بشكل كبير في الامتحانات اليومية حين تكون المادة الدراسية قصيرة ومحددة بمواضيع معينة فبأمكان الطلاب ان يخزنوا بعض الكتابات المدونة في الكتب المدرسية - المهمة منها - ونقلها على الورق وان اكثر المواد الدراسية التي يستطيع هذا الجهاز نقلها هي تلك المتعلقة بمقاطع لرسومات صغيرة او تخطيطات او اسئلة رياضية ليست بالطويلة.

الطالب / حسن مراد / بغداد قال: ليس بالامكان الاعتماد على أي جهاز بل ان الامر محصور بالاجهزة المتطورة ذات التشغيل الصامت والتي تمتلك القدرة على عرض مساحات اكبر واكثر وضوحاً للمادة الدراسية.

واخيراً نتساءل هل من طريقة لمعالجة هذا النوع من الغش والخداع الداخل إلى مدارسنا...؟ واذا لم نصل إلى طريقة يمكن من خلالها وقف هذه العملية المراوغة كيف اذن سيكون عليه حال التعليم عندنا الذي يشكو اصلاً من مواضع خلل كبيرة؟

وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني لـ (المدى):

عملنا باتجاه تعميق المفاهيم الدستورية والثقافة الانتخابية

بغداد / المدى

اكد المهندس علاء حبيب كاظم الصافي وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني ان المنجز المتحقق في وزارته خلال عام ٢٠٠٥ جيد جداً قياساً بالامكانات المتواضعة غير انه لا يمثل الطموحات التي رسمناها لها بسبب قصر مدة الاستيزار في ضوء المرحلة الانتقالية.

جاء ذلك في مجمل حديثه لـ (المدى) لمناسبة قرب انتهار مهام الحكومة الانتقالية حيث ان العراق مقبل على انتخابات برلمانية وحكومة جديدة.

وتحدث السيد الوزير عن ابرز الانجازات المتحققة التي من اهمها تثبيت آليات تسجيل المنظمات غير الحكومية المحلية والاجنبية على وفق متطلبات القانون النافذ.

وقال ان الوزارة عملت ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني باتجاه تعميق المفاهيم الدستورية والثقافة الانتخابية من خلال المؤتمرات والندوات المختلفة التي نظمتها الوزارة او شاركت فيها عبر نشاطات الوزارات الاخرى بهذا الاتجاه.

واشار الصافي إلى الأهمية التي حققها المؤتمر الثاني لمؤسسات المجتمع المدني في استيضاح الصورة الحقيقية لواجبات وحقوق المؤسسات في ظل التعاون المثمر البناء بين المنظمات غير الحكومية والوزارة باعتباره حلقة الوصل بينهم وبين الحكومة لتبسيط اجراءات متطلبات المنظمات وتنظيم عملية تسجيلها لتحصينها من الاهداف غير المرغوبة والمعروفة لدى الجميع.

وتطرق الصافي إلى برامج المتابعة التي تضمنت ٩ زيارات ميدانية من اصل ١٥ كان مقرراً القيام بها وشملت محافظات كربلاء والنجف والسماوة والديوانية وبابل وبغداد والموصل والعمارة والرمادي وبعقوبة وغيرها. معرباً عن ارتياحه للنتائج المتحققة في ظل هذه الانشطة.

كما قامت الوزارة بجهود مضنية لعقد مؤتمرات مماثلة في محافظات البصرة واربيل ودهوك والسليمانية حيث المتاعب والمصاعب في الوصول إلى القرى النائية في هذه المحافظات.

وعلى مستوى الدورات التدريبية فان منهاج الوزارة تضمن اقامة دورات متقدمة في اللغة الانكليزية والمهارات في استخدام الحاسوب والنظام الداخلي وأساليب ادارة المنظمات والتخطيط الاستراتيجي وكيفية اعداد وتمويل المشاريع وكسب الدعوة والتأييد.

لافتاً النظر إلى ان الدورات مجانية للمشاركين الذين يمثلون قطاعات واسعة من المجتمع عبر ترشيحات منظماتهم.

وعلى صعيد العلاقات الخارجية كشف الصافي عن ان الوزارة بذلت جهداً كبيراً في مجال توجيه الموارد المالية والمنح الدولية المخصصة من المنظمات والدول المانحة إلى مكانها الطبيعي لشمول اكبر عدد من المنظمات الانسانية ذات الطابع التعاوني الذي يهتم بفئات اجتماعية مسحوقة وبحاجة إلى تلك المساعدات.

واوضح ان اغلب هذه المنح كانت تذهب إلى جيوب عدد من الاشخاص الذين يشكلون منظمات وهمية تعمل على سرقة الاموال المذاتها الخاصة.

وفي السياق نفسه قال الصافي تم الاتفاق مع السفارات الاميركية والبريطانية والدنماركية واليابانية على تدريب ملاكات منظمات المجتمع المدني لتدريب مراقبين للاشراف على الانتخابات العامة المقبلة بالتنسيق مع ممثل الامم المتحدة في العراق والمفوضية العليا للانتخابات.

وانتقل السيد الوزير بالحديث عن انشطة الوزارة الاخرى مشيراً إلى اسهاماتها من خلال اللجان الوزارية المشكلة من قبل مجلس الوزراء في حل مشكلة وزارة الاعلام المنحلة وموظفي الكيانات المنحلة واطلاق سراح المعتقلين والمساهمة في ايجاد حلول ناجحة لمجالس المحافظات والمساهمة في نزع فتيل الاعمال الطائفية من خلال الاتصال برجال الدين وشيوخ العشائر لاحتواء هذه الازمة وتهدئة الاوضاع وعدم الانجرار وراء الفتن التي تريد لشعبنا السوء.

ومن بين المهام الموكلة للوزارة عضويتها في لجنة مركزية برئاسة وزير العمل والشؤون الاجتماعية لاعداد خطة وطنية لتشغيل العاطلين عن العمل.

كما كلفنا برئاسة اللجنة الوزارية العليا لتنفيذ قرار مجلس الحكم رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ التي تضم ممثلين عن وزارات العدل والداخلية والمالية وحقوق الانسان ووزير الدولة لشؤون الجمعية الوطنية والامن الوطني التي تقوم بمراجعة وتدقيق القرار المذكور ووضع اليد على اموال الاتحادات والنقابات والجمعيات باستثناء الجمعيات الخيرية ومنع التصرف بها ووضع دراسة استمرار الاتحادات والنقابات من عدمه.

كما تمكنت الوزارة من انتزاع فرصة ثمينة لعلاج الاطفال المرضى الذين لا يمكن معالجتهم في العراق في الخارج وبدعم دولي وتحمل الحكومة العراقية جزءاً من تكاليف السفر والسكن.

الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية في نينوى
اعلان مناقصة رقم (٣٨ / ٢٠٠٥) NDI استيرادية (للمرة الثانية)
لتجهيز مواد تعبئة البخاخات

يسر الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية في نينوى احد تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن ان تدعو اصحاب الاختصاص للاشتراك في المناقصة رقم (٣٨ / ٢٠٠٥) NDI استيرادية (للمرة الثانية) لتجهيز مواد تعبئة البخاخات حسب الشروط والمواصفات التي يمكن الحصول عليها من مقر شركتنا الكائن في محافظة نينوى (طريق الموصل - دهوك) او مكتب الشركة في بغداد (بارك السعدون قرب دوائر التجانيد سابقاً) لقاء مبلغ (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار غير قابل للرد. فعلى المجهزين من ذوي العلاقة الراغبين بالاشتراك في المناقصة تقديم عطاءاتهم بموعد اقصاه الساعة الثانية عشرة ظهراً ليوم الاربعاء الموافق ٢١ / ١٢ / ٢٠٠٥ على ان توضع العطاءات بظرف مغلق يودع في صندوق العطاءات في مقر شركتنا او مكتب الشركة في بغداد ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والاعلان.

مع تحيات الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية في نينوى

تتمة المنشور ص١

استئناف محاكمة صدام وأعوانه في ظل غيابه عن الجلسة

برلمانيون وسياسيون يتهمون المحكمة بالضعف ويطالبون بتغيير القاضي

فيما يرى عضو الجمعية الوطنية القانوني بهاء الاعرجي ان الهيئة المكلفة بالدفاع عن صدام احتوت على الكثير من الاخطاء الشكلية والمخالفات حيث لايجوز لاي محام لم يسجل اسمه في نقابة المحامين الدخول في مثل هذه الدعاوى الا اذا توفرت ثلاثة اسباب اولها تقديم طلب الى نقيب المحامين ثانيا الحصول على اذن من وزير العدل وثالثها ان لايدخل الدعوى منفردا وانما ان يدخلها مجتمعا ومنفردا مع محام عراقي اخر وهذه الظوابط لاتتوفر في المحامين العرب والاجانب الذين ترافعو لصدام حسين ورموز نظامه واصفا المحكمة بانها محكمة بعثية فضلا عن ان القضاة لايتمتعون بالخبرة الكبيرة في محاكمة مثل هؤلاء وبالتالي فان المحكمة تفتقد الى العديد من الاجراءات موضحا ان قراراتها الشكلية لم تكن موافقة للقانون.

ويرى الاعرجي ان امد المحاكمة سيستمر الى زمن طويل قد يصل الى ٢٣ عاما بسبب ما تم انجازه من القضايا المتعلقة بصدام مشيرا الى انه ومن خلال اطلاعه على ملف القضايا وجد ان ما تم انجازه هو مابنسبة ١٠٪ فقط . كما اتهم الاعرجي المحكمة بانها غير موضوعية في مسالة التحقيق واصدار الحكم في قضية الدجيل . الى ذلك اكد عضو الجمعية الوطنية نصرالله السورجي وجود أيد خفية تحاول اعاقة عمل المحكمة واطالة امدها . متسائلا ماهو الفرق بين من يقتل ١٤٨ او يقتل شخصاً واحداً وبالتالي فان النتيجة واحدة وهي القتل وازهاق الارواح من دون حق . وعن رايه بسير المحاكمة اوضح السورجي ان المحاكمة بطيئة والحاكم ضعيف وليس لديه القدرة على ادارة الجلسة على الرغم من ان الحيادية والشفافية مطلوبة لكن ليس بهذه الصورة التي رايناها في الجلسات وطالب العضو البرلماني بأن تتمتع المحاكمة بنفس السياقات التي تجري بها المحاكمات الدولية بشان مرتكبي جرائم الحرب .

فيما وصف علي ال يوشع عضو الجمعية الوطنية عن الائتلاف العراقي الموحد جلسات محاكمة صدام وسبعة من مساعديه بالمسرحية الهزلية الكوميدية ابطالها المتهمون الذين كانوا هم من يحاكمون الشهود والقاضي والجالسين في المحكمة.

واكد ال يوشع لـ (المدى) ان هناك جهات اجنبية وراء هذه المسرحية وان المحكمة ضعيفة جدا تبدأ من رئيسها والقضاة والعاملين فيها . مطالبا المحكمة الجنائية بتغيير القاضي لضعفه أمام المتهمين .

ومن جانبه انتقد المحامي خالد المشهداني مرشح قائمة عراق المستقبل قاضي المحكمة رزكار محمد بانه فسح المجال امام الشهود باطالة شهاداتهم وهذا سيودي الى اطالة المحاكمة وبين ان اطالة المحكمة ستولد استياء في الشارع العراقي مشيرا الى ان شهود جلسة الثلاثاء لم لم يقدموا اي د ليل او اي شهادة تثبت ضد صدام ومساعديه بتورطهم بمقتل (١٤٨) من اهالي مدينة الدجيل . وتوقع المشهداني ان تستمر جلسات المحاكمة لمدة سنة اما ضياء المياحي العضو المستقل في الجمعية الوطنية فقد طالب هو الاخر بان تكون جلسات المحاكمة سرية.

واضاف ان المتهمين استطاعوا ان يدافعوا عن انفسهم بطرق خارجه عن نظام قانون المحاكمة الجزائية.

زهراء الهاشمي عضو الجمعية الوطنية عن قائمة عراق المستقبل اكتفت بمطالبتها بعقد جلسات المحاكمة سرية .

فيما اكد جواد العطار عضو الجمعية الوطنية رئيس قائمة الائتلاف الاسلامي ان عدم دخول صدام حسين الى جلسة امس دليل على ان هناك جهات اجنبية تسيطر على المحكمة وتقدم الدعم المعنوي لصدام ومساعديه . فضلا عن ضعف المحكمة باستدعاء المتهمين .وقال العطار لـ (المدى) ان اصرار صدام حسين على عدم الدخول سيفسح المجال اما اعضاء حزب البعث باعادة نشاطهم سواء المسلح او التنظيمي . مشيرا الى ان مثل هذه المواقف بامتناع صدام عن دخول المحكمة واعطاء حرية للمتهمين بالنقاش والجدال تأكيد على ان هناك نية مبيته بنقل المحكمة الى خارج العراق.